[22] ومقتضاه مغايرة ابن الغضائري، لأحمد، وإلا لما كان وجها للنقل بعد النقل. قلت: الظاهر أن الغرض، نقل عبارته بعينها. نعم، كان المناسب عدم التعبير بالعبارة المذكورة، إلا أن وقوع نظائره وأسوء منه كثير، كما هو غير خفي على الخبير. وهذا هو الظاهر من العلامة البهبهاني (1) وبعض من سبقه، فلا وقع لما أورد عليه بعض من لحقه، كما هو ظاهر على من أعطى النظر حقه. السابع: ما ذكره الشيخ في كتاب المجالس على ما في أواخر إثبات الهداة بقوله: (الحسين بن عبيد ا الغضائري، عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار عن أبيه) (2). فإن مقتضى صريحه، أن الحسين هو الغضائري دون ابنه، فيثبت أن ابنه أحمد، لظهور انحصار الخلاف فيهما. فظهر مما مر، أنه لا مجال لاحتمال إرادة الوالد من الأطلاقات، ويشبه أن يكون منشأ الاشتباه - مضافا إلى اشتهار الوالد - عنوانه في الخلاصة في ترجمة خاصة (3) بخلافه في الولد. فيظن أنه المراد من الأطلاقات، ولكنك خبير بضعفهما. ونحوه في الضعف، توهم الأستناد والمستند فيما مر.

_____ (1) تعليقة البهبهاني على منهج المقال: 176 و 382. (2) إثبات الهداة للحر العاملي: 3 / 758 الحديث 45. (3) الخلاصة: 50 رقم 11.

_____